الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.12

Distr.: General

24 April 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٢

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماتوتي (نائب الرئيس) . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد أولهايي (جيبوتي)، تولى مهام الرئاسة السيد ماتوتي (بيرو)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع) (A/54/98 و A/54/316)

١ - **السيد بييروليسكو** (رومانيا): بعد أن ضمَّ صوت وفده إلى البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه، قال إن القضاء على الفقر واحد من أهم أهداف الأمم المتحدة ووكالاتها. وأضاف أنه بالرغم من تحسن الحالة في هذا الخصوص خلال العقود الخمسة الماضية، فإن النتائج المتوقعة لم تتحقق. كما أن ما حدث في الآونة الأخيرة من تباطؤ اقتصادي في كثير من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المار في مرحلة انتقالية، ولاسيما نتيجة للأزمات الاقتصادية التي شهدتها السنتان الماضيتان، قلل من احتمال الوفاء بالإلتزامات الدولية التي تم الإضطلاع بها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة وبلوغ الأهداف المحددة لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. ولا يمكن لاقتصاد عالمي ينمو بمعدل سنوي قدره ٢ في المائة توفير موارد كافية لتحقيق هدف خفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢ - ومضى قائلا إن الأمم المتحدة لاتزال المنظمة الدولية الوحيدة التي لديها منظومة واسعة من الأنشطة التشغيلية المكرسة للقضاء على الفقر. ومن شأن التعاون الجاري بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن يساعد على البحث عن وسائل فعالة لتحقيق هذا الهدف. وسيكون ذلك التعاون، مصحوبا بإقرار الحكومات الوطنية بمسؤولياتها ومشاركة المجتمع المدني، عاملا أساسيا في نجاح برامج القضاء على الفقر على الصعيدين العالمي والوطني. ورحب بمبادرة كولونيا المتعلقة بالدين من حيث أنها ستوفر تخفيفا أعمق للديون في إطار المبادرة المتعلقة بالدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما رحب بالقرار الذي اتخذ في واشنطن لتعزيز هذه المبادرة الأخيرة.

٣ - وواصل كلامه قائلا إن رومانيا، في انتقالها المعقد إلى اقتصاد سوقي فعال، تواجه أيضا مشاكل متصلة بالقضاء على الفقر. غير أن حكومته واثقة من أن جهودها ستؤدي، بدعم من المجتمع المدني ومساعدة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، إلى التنمية البشرية المستدامة وتحسين مستوى حياة سكانها. وأثنى، في هذا الخصوص، على العمل الذي أنجز في رومانيا من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال دعم إصلاحات الدول وتعزيز الاستقرار الإجتماعي. وأكد أيضا على أهمية الإطار الإنمائي الشامل بالنسبة إلى رومانيا، وهو سيقام قريبا بدعم من المصرف الدولي.

٤ - وبيَّن أن التعاون الدولي على جميع الصُعُد، من ثنائية وإقليمية وعالمية، عامل حاسم في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وحكومته تؤيد الإقتراح الداعي إلى أن تركز "الجمعية الألفية" على القضاء على الفقر في إطار العولمة، وهي تأمل في أن تستكمل المناقشة التي ستدور حول ذلك الموضوع في عام ٢٠٠٠ أعمال المجتمع الدولي وجهوده.

٥ - **السيد كيبيدي** (إثيوبيا): قال إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أنه بالرغم مما لا يحصى عدده من البرامج والحملات التي اضطلع بها على الصعيدين الوطني والدولي، فإن الفقر لا يزال يشكل عقبة رئيسية في وجه التنمية البشرية والتقدم الإقتصادي. كما أن نصف سكان العالم البالغ عددهم ٦٠٠٠ مليون نسمة لا يزالون يرزحون تحت نير الفقر، وهم يحاولون العيش على ما لا يزيد عن دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، ولايزال الدخل العالمي موزعا توزيعا خاليا من التناسب. والفقر في أفريقيا أشد منه في أية منطقة أخرى. وقد أجرت اللجنة الإقتصادية لأفريقيا دراسة قدرت أن الفقر هو حال ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى و ٢٧ في المائة من سكان منطقة شمال افريقيا دون الإقليمية.

٦ - وتطرق إلى هدف خفض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، فقال إن على البلدان الأفريقية أن تحقق معدل نمو قدره ٥,٢ في المائة للفرد إذا أرادت خفض الفقر بنسبة ٤ في المائة في السنة. وهذا يتطلب، في حالة منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، معدل نمو سنوي للسكان لايزيد في المتوسط عن ٢,٨ في المائة ومعدل نمو اقتصادي قدره ٨ في المائة. والرقم المقابل بالنسبة إلى أفريقيا ككل هو ٧ في المائة، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى أن نسبة الفقر أقل في شمال أفريقيا. وستكون تلك مهمة جبارة تتطلب تعبئة مقدار هائل من الموارد الخارجية وإقامة شراكة فعالة بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي.

٧ - وبيَّن أن الحكومات الأفريقية وإن كانت هي المسؤولة عن القضاء على الفقر كل في بلدها، فإن تحقيق الأهداف المتفق عليها يتطلب شراكة عالمية حقة لدعم الجهود الوطنية. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير حاسمة للتصدي لأزمة الدين التي تعمل على شل النمو الإقتصادي للبلدان الأفريقية واستنزاف الموارد النادرة المخصصة للصحة، والتعليم، وغير ذلك من الخدمات على مدى عقدين من الزمن. ومن الضروري أيضا إيجاد بيئة دولية تمكينية لكي يتسنى لتلك البلدان أن تندمج في الإقتصاد العالمي. وبالمثل، ينبغي إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية بغية التخفيف من هشاشة أوضاع الدول والفوارق الآخذة في الظهور فيما بينها والوفاء بالإلتزامات التي تم الإضطلاع بها في شتى المؤتمرات العالمية التي عقدت بشأن الإقلال من الفقر.

٨ - وأشار إلى أن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الإتحادية قد أعربت عن التزامها بالقضاء على الفقر بطرق عديدة. والسياسة الإنمائية الطويلة الأجل للدول تمنح الأولوية لتطوير الزراعة الصغيرة النطاق، التي هي مصدر المعيشة الرئيسي لأغلبية الفقراء. وتتوخى تلك الاستراتيجية أيضا استخدام التكنولوجيات القائمة على كثافة اليد العاملة وتوسيع الخدمات الإجتماعية. وبالاستناد إلى إطار السياسية العامة ذاك، اعتمد عدد من السياسات القطاعية في مجالات السكان، والصحة، والتعليم، والنهوض بالمرأة. والخدمات الإجتماعية تشترك جميعا في هدف القضاء على الفقر. وقال إن حكومته تعتقد أن هذه الأوضاع الداخلية المؤاتية سوف تستثير ردا إيجابيا من شركائها الإنمائيين، الأمر الذي يسمح لها بمضاعفة الكفاح ضد الفقر والتخلف في إثيوبيا.

٩ - **السيد إيغو - إنغواو** (أوغندا): ضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الكفاح ضد الفقر هو أولوية أساسية بالنسبة إلى أوغندا. وأضاف أن حكومته، بعد أن درست بعناية طبيعة المشكلة والطريقة التي ينبغي أن تعالج بها، أقرت بالحاجة إلى تحديد دور مختلف الجهات

المشاركة في القيام بتلك المهمة، أي القطاع العام والمجتمع المدني والحكومة. وقد خلصت أيضا إلى ضرورة مراجعة السياسيات الاقتصادية والإجتماعية الموروثة من الماضي، والتي تؤكد على الإنتاج المستند إلى بضع صناعات تحضيرية موجهة نحو التصدير، ثم إقامة هيكل إنتاجي يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان. ولهذا فإن وفد بلده يتفق مع البيان الوارد في تقرير الأمين العام بما مفاده أن أهداف القضاء على الفقر ينبغي أن تعبر عن طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد التي لا تشمل فقط الإفتقار إلى الدخل بل تشمل أيضا الافتقار إلى أمور أخرى أوثق صلة بنوعية الحياة.

١٠ - ومضى قائلا إن الحكومة أدركت، لدى إعدادها استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر، أن تلك الاستراتيجية ينبغي أن تستند إلى تعريف دقيق للفقر وللعواقب المترتبة عليه ولاتجاهاته التاريخية والجغرافية. ويتضح من مؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية أن الفقر يكون على أشده في المناطق الريفية. وأكثر المجتمعات فقرا تعتمد على الزراعة المعيشية والمساعدة المقدمة من الأسرة الموسعة، وهي تفتقر في الكثير من الحالات إلى الخدمات الاجتماعية والفرص الإنتاجية. والأسر المعيشية الفقيرة يترأسها، إلى حد كبير، أشخاص أكبر سنا أو شباب أو مترملون. ويزيد من تفاقم حالة الفقر في البلد ارتفاع معدلات العجز والمرض، ولاسيما فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، وانعدام الإستقرار على امتداد الحدود الشمالية للبلد.

١١ - وواصل كلامه قائلا إن الخطة الأوغندية للقضاء على الفقر تركز على تعزيز النمو الإقتصادي، وتحسين توزيع الدخل، وتوفير الخدمات الإقتصادية والإجتماعية الأساسية. والخطة تعتبر أن ثمة شرطا مسبقا ينبغي أن يتوفر لهذا الغرض هو ضرورة تعزيز الإستقرار السياسي وعلى صعيد الإقتصاد الكلي وتعزيز الحوافز على صعيد الإقتصاد الجزئي مع التأكيد بصفة خاصة على سلامة الحكم، وتخفيف القيود والخصخصة. وتنطوي الخطة على اتخاذ إجراءات ذات أثر حفاز في قطاعات أساسية تفيد الفقراء مثل قطاع الزراعة والقطاع غير النظامي. وهي تدعو أيضا إلى تمكين الفئات المحرومة من المزايا، وبخاصة النساء؛ وإلى تحسين الهيكل الأساسي المادي بغية تيسير دخول الأسواق؛ وإلى تحقيق مستويات كافية من الرعاية الصحية والتعليم ولاسيما تنفيذ برنامج لتعميم التعليم الإبتدائي؛ وإلى إقامة نظام لرصد الفقر. والحكومة تعترف أيضا بالإسهام الكبير الذي يمكن أن تسهم به منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية في الكفاح ضد الفقر. وبرغم صعوبة وضع أوغندا الإقتصادي وافتقارها إلى الموارد، فإنها تكرس أكبر عدد ممكن من مواردها لتنفيذ خطة العمل.

١٢ - واستطرد قائلا إنه برغم ما يبذله المجتمع الدولي من جهود لمساعدة البلدان النامية في سياق تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، فإنه لايبدو أن من الممكن تحقيق هدف خفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ . ومما له أهمية أساسية أن تترجم الإلتزامات إلى إجراءات إذا أريد كفالة التنفيذ التام لبرنامج العقد. ورحب في هذا الخصوص بإقامة صلة بين التخفيف من الديون وبين القضاء على الفقر، كما حث على اتخاذ تدابير مماثلة لتحسين البيئة الإقتصادية الخارجية لتنمية البلدان النامية، ولاسيما فيما يتعلق بإتاحة إمكانية دخول صادراتها إلى الأسواق، الأمر الذي سيكون له أثره المباشر على معيشة سكانها.

١٣ - **السيد المنتصر** (اليمن): قال إن لنا أن نتساءل، ونحن على عتبة الألفية الثالثة، عما تحقق في مجال القضاء على الفقر، الذي هو من أهم أهداف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأضاف أن الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1) تدل على أن ذلك الهدف لا يزال بعيد المنال. كما أن المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة والمنظمات الدولية لا تزال قاصرة عن بلوغ الأهداف المحددة لكفالة إخراج هذه المجتمعات من حالة الفقر والحيلولة دون أن تكون لهذه الحالة آثار سلبية على الإستقرار والأمن الإجتماعيين. فالمجتمعات الفقيرة لا يمكن أن تكون منتجة ولا مستقرة ما لم تضمن لها أحوال معيشية كريمة وحدا أدنى من الأمن الغذائي.

١٤ - ومضى قائلا إن الجمهورية اليمنية تخصص موارد ملحوظة لخططها الإنمائية، وهي تنفذ منذ عام ١٩٩٥ برنامجا للإصلاح الإقتصادي والإداري نجح في خفض عجز الميزانية وكفالة استقرار أسعار العملة. إلا أن الآثار السلبية للإصلاح مست بشكل مباشر الجانب المعيشي من حياة المواطنين، ولا سيما الفقراء منهم. وقد اتخذت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات الدولية، جملة من الإجراءات التعويضية ترمي إلى خفض تكاليف المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتوسيع مشاركة الشباب والنساء، وتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية فضلا عن الأمن الإجتماعي. وفي عام ١٩٩٨، عمدت أيضا إلى إنشاء صندوق الرعاية الإجتماعية الذي يقدم المساعدة النقدية. والحكومة قائمة بتنفيذ خمسة برامج رئيسية لمكافحة الفقر تشمل الإضطلاع بمشروع للأشغال العامة، وتنمية الصناعات الصغيرة، وإنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية، وصندوق التدريب المهني، والبرنامج الوطني للأسرة المنتجة.

١٥ - وأشار إلى أن نقص العمالة في اليمن وتقلص فرص عمل اليمنيين في الدول المجاورة قد زاد من معاناة الناس وكان لهما أثرهما على خطط التنمية، التي يتعين عليها أيضا أن تأخذ في الإعتبار المشاكل الناجمة عن النمو السكاني. وبيَّن أن زيادة المساعدات عبر برامج الأمم المتحدة وسيلة مؤقتة للتخفيف من الفقر؛ إلا أن هناك حاجة إلى برامج للتنمية الشاملة تنفذ بالمشاركة المتوازنة المتكاملة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأقل البلدان نموا.

١٦ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): أثنى على تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/54/316)، ولاحظ أنه يمكن إحراز تقدم محسوس في القضاء على غائلة الفقر لو أن البلدان أدمجت التوصيات الواردة في التقرير في خطط عمل محددة صالحة للتطبيق. وقال إن من المدهش أن عدد البلدان التي حددت أهدافا للقضاء على الفقر، على ما هو مذكور في التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفقر في عام ١٩٩٨، لا يزيد عن ٣٥.

١٧ - واستدرك قائلا إن البلدان المتأثرة نفسها هي التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن القضاء على الفقر. وأضاف أن حكومته تفعل كل ما في وسعها لخفض نسبة الفقر وفقا لما حددته من أهداف. ومع أن الأزمة المالية الآسيوية تسببت في حدوث نكسة مؤقتة، فإن حكومته تأمل في أن الإنتعاش الإقتصادي الجاري سيجعل من الممكن استدامة تنفيذ برنامجها للإصلاح الإجتماعي، الذي يهيئ إطارا لسياتها المتصلة بالقضاء على الفقر ويشكل جزءا لا يتجزأ من خطتها للتنمية الوطنية.

١٨ - ومضى قائلا إن من المهم أيضا بالنسبة إلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية التي تبذل في ذلك المجال، سواء من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف، كما أن من المهم تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية بالنظر إلى ما لتلك المساعدة من أهمية أساسية في التصدي للأولويات التي جرى تحديدها في المؤتمرات الدولية المعقودة في الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل إيجاد بيئة اقتصادية تمكينية، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، عاملا حاسما بالنسبة إلى نجاح التدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني. وينبغي للمفاوضات التجارية التي ستجري في المستقبل أن تتيح للبلدان النامية فوائد كبيرة عن طريق تحسين إمكانيات دخولها إلى الأسواق والإقلال من الحواجز التجارية. وهناك أيضا حاجة إلى بنية مالية دولية جديدة قادرة على التصدي لنقاط الضعف المنهجية في النظام المالي العالمي.

١٩ - وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده، في الوقت الذي يرحب فيه بما تنفذه منظومة الأمم المتحدة من أنشطة عديدة في إطار القضاء على الفقر، يأمل في أن تصبح تلك الجهود أكثر تماسكا في معرض استجابة المنظومة لطلبات المساعدة على الصعيد الوطني. وأضاف أن مما يشجعه التغيرات الحاصلة داخل المنظمة نتيجة لاستعراض السياسات العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات والعملية الإصلاحية التي يضطلع بها الأمين العام والتي جعلت في الإمكان كفالة حضور مفرد للأمم المتحدة على الصعيد القطري. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من الإيضاح لجوانب عدة، ولا سيما منها الروابط التشغيلية بين "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" و "الإطار الإنمائي القطري" الذي وضعه البنك الدولي.

٢٠ - وواصل كلامه قائلا إنه على أثر المقررات التي اتخذها كل من لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سيربط تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو أوثق ببرامج الإقلال من الفقر وذلك عن طريق وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر لصالح الدول المذكورة. وبناء على ذلك، ينبغي إيضاح دور كل من وكالات الأمم المتحدة الأخرى في البرامج الوطنية بغية كفالة توفير دعم منسق للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتأكد من أن وثائق الاستراتيجيات تستند إلى الإحتياجات، وتحقيق الملكية الوطنية للبرنامج.

٢١ - **السيد إدّي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): ضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الفقر هو اليوم أكبر غائلة مفردة تواجه المجتمع بالرغم من أن العالم يملك الموارد والقدرة اللازمة للقضاء عليه. وأضاف أن الفقر ارتبط بالعولمة، وهي تستتبع فوائد فضلا عن مخاطر هائلة. وفي البلدان النامية، تؤدي الديون الخارجية، والإفتقار إلى موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والتهميش الإقتصادي إلى إدامة الفقر. وإذا لم تتوفر المشاركة التامة الفعالة في النمو الإقتصادي العالمي، من جانب الدول، فإنه لا يمكن بلوغ هدف خفض عدد العائشين في فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ . وقال إن على المجتمع الدولي أن يسهم بشكل فعال في التنمية الإقتصادية للبلدان النامية بغية إيجاد بيئة تمكينية تتيح للجميع إمكانية الاستفادة من الخدمات الأساسية والمشاركة الفعالة في المجتمع.

٢٢ - ومضى قائلا إنه تحقيقا لتلك الغاية، يجب تلبية حاجات الفئات الضعيفة من أمثال الأمهات والأطفال وتعبئة الموارد الداخلية لجملة أغراض من بينها إيجاد مرافق لإتاحة الائتمانات الصغيرة. وقبل كل شئ، يجب الدعوة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وبيَّن أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة تعزز ملكيتها لعملية التنمية، وتولد الاعتماد على الذات، وتساعد على إيجاد بيئة مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص عن طريق تحسين الهياكل الأساسية والخدمات العامة.

٢٣ - وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي أيضا التصدي لعبء الديون لكي يتسنى إتاحة الأموال لأنشطة منتجة أخرى. وحكومته مدركة لمسؤوليتها بشأن تقديم خدمات أفضل لمواطنيها وإنقاذهم من الفقر. غير أن الجهود الوطنية لا يمكن لها وحدها أن تأتي بالنتائج المنشودة، بل يتطلب الأمر مساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٢٤ - **السيد أوادي** (كينيا): أيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن حكومته تدرك أن التحديات التي تواجه التنمية المستدامة تتمثل في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي المستدام. وأشار إلى أن ما تقدر نسبته بـ ٤٥ في المائة من سكان كينيا يعيشون تحت خط الفقر، وتلك حالة تهدد نسيج المجتمع. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، بدأت حكومته في تطبيق "الخطة الوطنية للقضاء على الفقر"، التي تشتمل على تدابير ترمي إلى زيادة دخول الأسر المعيشية وتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الفقراء وفقا للأهداف والإلتزامات التي اعتمدت في "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية".

٢٥ - ومضى قائلا إن حكومته أقامت ١٦ مشروعا وبرنامجا تجريبيا في مختلف أنحاء البلاد، وإن الخبرة المكتسبة من تلك المشاريع ستكرر على صعيد البلد كله وستدمج في سياسات الحكومة وبرامجها. وأضاف أن التخفيف من الفقر يحظى بنسبة ٧,٥ في المائة من الإنفاق العام، وأن ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الميزانية سيوضع جانبا للقضاء على الفقر في السنوات الثلاث الأولى من دورة الميزانية. وقد تمت مفاتحة منظمات عدة، من بينها وكالات الأمم المتحدة، كشركاء محتملين في تلك الجهود بالنظر إلى أن الموارد الحكومية وحدها لا تكفي لتنفيذ تلك المشاريع.

٢٦ - وبيَّن أنه أنشئت لجنة هي "لجنة القضاء على الفقر" للإشراف على المبادرات المتخذة في ذلك المجال، وقال إن أعضاءها يشملون أصحاب المصالح من القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية. وبما أن معظم أنشطة القطاع العام ستنفذ عن طريق الوزارات أو الإدارات القطاعية، فإن العمل جار في إيجاد طريقة لتمكين اللجنة من رصد استخدام الموارد المالية العامة المخصصة للقضاء على الفقر. وأعلن أن حكومته تود أن تشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، وغيرهما من الهيئات على دعمها لتلك اللجنة.

٢٧ - وواصل كلامه قائلا إن من المهم التشديد على أن كينيا والبلدان النامية الأخرى أيدت أهداف القضاء على الفقر التي حددت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة، ومن تلك الأهداف بخاصة هدف خفض عدد الذين يعيشون في فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف أن تلك الأهداف والمرامي تعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، الذي لا ينطوي فقط على الافتقار إلى الدخل بل يمس

أيضا الجوانب ذات الصلة النوعية الأقوى بالحياة. وأعلن أن وفده يدعو المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، إلى إتاحة موارد جديدة وإضافية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما منها بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي إقامة شراكة حقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف؛ غير أن علاقة من هذا القبيل لا يكون لها معنى إلا إذا كان هناك إرادة سياسية كافية للتصدي بشكل ذي معنى لمسألة المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أيضا بذل جهود أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا. وفي حين أن مبادرة كولونيا المتعلقة بالديون تعتبر خطوة جديرة بالترحاب في سبيل بلوغ تلك الغاية، فإنها يجب أن تصحب بتدابير واقعية حقة للتخفيف من الديون، من بينها تحويل أية ديون رسمية متبقية من ثنائية ومتعددة الأطراف إلى منح. يضاف إلى ذلك أن تدابير التخفيف من الديون يجب أن توجه نحو تنفيذ ما له أولوية من المشاريع والبرامج الإنمائية القابلة للبقاء المقصود بها التصدي للاحتياجات الإجتماعية والإقتصادية المتصلة بالقضاء على الفقر في المناطق الريفية والحضرية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٢٨ - **السيد لي هواي ترونغ** (فييت نام): قال إن أحوال معيشة سكان العالم وإن تكن قد تحسنت تحسنا كبيرا في المتوسط في العقود الأخيرة، فإن آلاف الملايين من الناس لا يزالون يعيشون في فقر ولا يملكون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ووفد بلده يرى أنه إذا أريد تحقيق نتائج في التخفيف من وطأة الفقر، فإن الجهود الوطنية ينبغي أن تصحب بالتعاون والمساعدة الدوليين. وقال إنه يسره أن يلاحظ أن تقرير الأمين العام عن ذلك الموضوع يبين أنه حدثت زيادة ملحوظة في إسهام صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، واللجان الإقليمية، والوكالات المتخصصة في تلك الأنشطة.

٢٩ - ومضى قائلا إن القضاء على الفقر كان ولا يزال واحدا من أولى أولويات حكومته. ففي عام ١٩٤٦، بعد أن استعادت الأمة استقلالها، أعلن الرئيس آنذاك، هو تشي منه، أن الجوع والأمية "عداين" ينبغي التصدي لهما بنفس العزم الذي يتم التصدي به للمعتدين الأجانب. وشعب فييت نام يدرك كل الإدراك خطورة ذلك التحدي؛ فقد مات مليونان من الفييت ناميين في عام ١٩٤٥ وحده حين كانت فييت نام لا تزال مستعمرة. ومنذ عام ١٩٨٦، وهو العام الذي بدأت فيه عملية الإصلاح الإقتصادي، تشكل مسألة القضاء على الفقر جزءا من الاستراتيجية الكلية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، وهي تشتمل على أهداف محددة للفترات المنتهية بالأعوام ٢٠١٠ و٢٠٢٠ و٢٠٥٠. وكرر تأييد وفده لمبادرة ٢٠/٢٠، التي أعيد تأكيدها في الاجتماع الدولي الثاني الذي انعقد بشأنها في هانوي في عام ١٩٩٨. وشكر أيضا مختلف البلدان، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، على ما قدمته من مساعدات فعالة وحثها على الاستمرار في تقديمها.

٣٠ - وذكر أن القضاء على الفقر يتطلب نهجا إنمائيا متكاملا متعدد الأبعاد يشتمل أيضا على تعزيز النمو الإقتصادي وإمكانية الاستفادة من الخدمات الإجتماعية الأساسية. ولما كان معظم الفقراء يعيشون في بلدان نامية، فإن وفد بلده يكرر التأكيد على أن مفتاح النجاح وإن كان يكمن فيما يبذله كل بلد من جهود، فإن هناك حاجة إلى وجود بيئة خارجية مؤاتية قوامها نُظُم اقتصادية ومالية وتجارية دولية منصفة، والتخفيف من عبء الديون، وأشكال معززة من التعاون والمساعدة للبلدان النامية. واختتم بقوله إن وفده ينضم إلى البلدان الأخرى في الدعوة إلى قلب الإتجاه النازل في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣١ - **السيدة أوه يونغ ـ جو** (جمهورية كوريا): رحبت بتقرير الأمين العام عن الموضوع قيد النظر، ولاحظت أنه بالرغم من توافق الآراء بشأن أهمية القضاء على الفقر فإن عدد الذين يعانون الفقر مرتفع جدا وهو آخذ في الإزدياد. وقالت إنه يمكن القضاء على الفقر لو توفرت شروط محددة على الصعيدين الوطني والعالمي: فأولا، ينبغي تعزيز مبادئ حسن الإدارة، بالنظر إلى ما للهيكل الإداري المتسم بالكفاءة والنظام القانوني السليم المستقل من أهمية أساسية بالنسبة إلى التنفيذ الفعال لبرامج التنمية الإجتماعية. ويساوي ذلك في الأهمية معالجة مشكلة الفساد، ولا سيما الفساد الواسع الإنتشار على المستويات السفلى، ومشكلة الإفتقار إلى إمكانية اللجوء إلى القانون والحماية القانونية. وثانيا، إن مما له أهمية أساسية وضع سياسات عامة مناسبة وتنفيذ تلك السياسات. وينبغي معادلة سياسات الإقتصاد الكلي الرامية إلى إتاحة النمو الإقتصادي النوعي والكمي بسياسات اجتماعية ترمي إلى حماية أضعف الفئات. وثالثا، ينبغي تمكين الفقراء، ولاسيما منهم النساء، وتزويدهم، عن طريق الاستثمار الكافي وبرامج التعليم والصحة، بالوسائل والأدوات التي تمكنهم من الخروج من فقرهم.

٣٢ - ومضت قائلة إنه وإن كان ينبغي أولا اتخاذ تدابير وطنية، فإن تلك التدابير لا تكفي للتغلب على التحديات التي يطرحها الفقر، بل إن على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في تلك المهمة. ويمكن لمثل هذا التعاون أن يتخذ أشكالا تتفاوت من المساعدة المباشرة التي تتاح من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إيجاد بيئة عالمية جديدة تمكن البلدان النامية من الإندماج بنجاح في الإقتصاد العالمي. ومما له أهمية أساسية، في معرض إقامة نظام تجاري ومالي عالمي، التصدي لاحتياجات تلك البلدان في سعيها إلى القضاء على الفقر. كذلك من المهم إقامة شراكة فعالة بين جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومات، والمنظمات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. غير أنه إذا أريد الحصول على نتائج مثلى، فإنه يتوجب مواصلة السعي إلى تنسيق الجهود على الصعيد الوطني والعالمي. واختتمت بقولها إن الشروط التي ذكرتها هي كلها عوامل أساسية في الجهد الرامي إلى القضاء على الفقر؛ إلا أن الصعوبة الكبرى تكمن في تنسيق المسائل الهيكلية ومسائل السياسة العامة مع المسائل المتصلة بالشراكة.

٣٣ - **السيد ترار** (باكستان): قال إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن مما يدعو إلى الأسى أن ما يقرب من جميع الأهداف التي وضعت من أجل القضاء على الفقر لا تزال بعيدة المنال، وهو أمر يشكك في فعالية النهج المتخذ إزاء محاربة الفقر. وفي عالم ماض في العولمة، فإن الجهود الرامية إلى إيجاد حلول بالتجزئة محكوم عليها بالفشل. ومن الضروري اتباع نهج كلي، من حيث أن القضاء على الفقر يجب أن يشكل جزءا من الهدف الكلي للتنمية بالنظر إلى أن السياسات الإقتصادية الكلية الوطنية الرامية إلى نفع الفقراء لا يمكن أن تنجح في التطبيق إلا إذا دعمتها سياسات ترمي إلى تعزيز التنمية على الصعيد الدولي.

٣٤ - ومضى قائلا إن أزمة شرق آسيا أوضحت أن الصدمات الخارجية يمكنها أن تزعزع أسس الاقتصادات. ولهذا فإن وفد بلده يؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٤٥ من تقرير الأمين العام (A/54/316)، التي تتناول دور المجتمع الدولي في إيجاد بيئة دولية تمكينية، وتوفير موارد جديدة وإضافية، وتعبئة العلم والتكنولوجيا للتصدي لمشاكل البلدان النامية.

٣٥ - وأشار إلى زيادة التأكيد في الوقت الحاضر على دور القطاع الخاص في القضاء على الفقر؛ غير أنه قال إن المقاصد النبيلة والجهود الرامية إلى جمع الأموال لغرض مساعدة الفقراء وإن تكن جديرة بالثناء، فإن الإحسان لوحده لا يمكن أن يقضى على الفقر. وينبغي لتلك الطاقات أن تكرس لتعزيز التنمية بإيلاء الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد بيئة إقتصادية دولية تمكينية.

٣٦ - وذكر أن تقرير الأمين العام يوضح أن الفقر يسبب للمرأة معاناة أكثر مما يسبب للرجل؛ وينتشر إدراك هذه المسألة على نطاق واسع في البلدان النامية. وقد بدأت حكومته مبادرات خاصة لتوليد فرص العمالة للنساء عن طريق تزويدهن بالقروض والتدريب لتشجيعهن على إنشاء مشاريع مستقلة صغيرة. و "برنامج العمل الإجتماعي" في باكستان يركز على القضاء على أسباب الفقر في السياق الإجمالي لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

٣٧ - وأشار إلى الفقرتين ٥٣ و٥٤ من تقرير الأمين العام (A/54/316)، اللتين تتضمنان ملاحظات جديرة بالاهتمام بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء القضاء على الفقر، وقال إن ممارسة الحق في الاستفادة من الفرص الإقتصادية والخدمات الإجتماعية يجب النظر إليه في السياق الأوسع لممارسة الحق في التنمية. واختتم كلامه بقوله إن هدف التنمية يجب أن يعزز من خلال النمو الإقتصادي المستدام، وإصلاح البنية المالية، وزيادة التدفقات المالية لأغراض التنمية، والتماسك في صنع السياسات الإقتصادية على الصعيد العالمي، وإيجاد حل شامل دائم لمشاكل الدين الخارجي، وزيادة إمكانيات دخول الأسواق، وتحسين معدلات التبادل التجاري.

٣٨ - **السيد آدهيكاري** (نيبال): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن الفقر الذي يعيش فيه سكان البلدان النامية ليس مشكلة اقتصادية أو اجتماعية فحسب، بل لقد أصبح مشكلة إنسانية أيضا يعقدها انعدام أو ضيق إمكانيات الحصول على الموارد، وعدم كفاية الهيكل الأساسي المادي، والبطالة، وتدهور البيئة، وانخفاض الدخل. وفي الوقت نفسه، تزيد الفروق بين الجنسين وتدني مستوى القدرات المؤسسية من صعوبة مهمة القضاء على الفقر.

٣٩ - ومضى قائلا إنه آن الأوان لكي يدرك المجتمع الدولي أن العدد الهائل المتزايد باستمرار من الفقراء في البلدان النامية يجب أن يمنح أولوية الإهتمام. وأضاف أن الجوع والمرض وبقاء الأمية دلالات واضحة على انعدام التوازن بين والتنمية الإقتصادية ونمو السكان في تلك البلدان. وعلى هذا فإن من الطبيعي بالنسبة إلى فقراء البلدان النامية أن يقتصر معنى حقوق الإنسان على سد حاجاتهم من الغذاء والكساء والتعليم والرعاية الصحية. ولما كانت البلدان النامية عاجزة عن توفير الموارد المتطلبة، فإنه يتعين على البلدان والوكالات المانحة أن تفي بالإلتزامات التي تم الإضطلاع بها في مختلف المنتديات الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة في أقل البلدان نموا وبالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٠ - وواصل كلامه قائلا إن نيبال تعمل، داخل إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، على الحد من الفقر في تلك المنطقة، وذلك كجزء من مجهود عام يرمي إلى القضاء على الفقر. وأما على الصعيد الوطني، فإن القضاء على الفقر هو الهدف الرسمي للخطة الخماسية التاسعة، التي تشتمل على تحقيق اللامركزية، والتنمية

الزراعية، والتنمية الزراعية - الحراجية المتكاملة. والهدف الطويل الأجل هو خفض معدل الفقر المطلق في نيبال من ٤٢ في المائة إلى ١٠ في المائة على مدى عشرين سنة. وقال إن حكومته تأمل في أن تتمكن، عن طريق تنفيذ البرامج الخاصة، من رفع معدل التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على معدل نمو سكاني قدره ١,٥ في المائة.

٤١ - وبيَّن أن جهود حكومته في سبيل القضاء على الفقر تعقدها طوبوغرافية البلاد وأحوالها الطقسية فضلا عن الإفتقار إلى المعرفة التقنية وإلى التكنولوجيا الرفيعة اللازمة لإدارة الكوارث الطبيعية وتنفيذ برامج التعمير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفرق السكان في أماكن نائية زاد كثيرا من تكاليف تقديم الخدمات. وعلى المجتمع الدولي أن يعترف بجهود البلدان الفقيرة، وبخاصة جهود أقل البلدان نموا مثل نيبال، في سبيل كسر دورة الفقر. وقال إن حكومته، في عصر عولمة وتخفيف من القيود يهدد بزيادة تهميش الفقراء، ترحب بمبادرة كولونيا لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وترى أنه يجب مد نطاقها لكي تشمل جميع البلدان التي هي أقل البلدان نموا. ولاحظ أيضا مع التقدير، في هذا الخصوص، ما اتخذته مؤسسات بريتون وودز من تدابير بتحويلها مرفق التسوية الهيكلية المعزز إلى مرفق الحد من الفقر وتيسير النمو.

٤٢ - وأشار إلى أن التعاون الإنمائي في القرن العشرين قد جعل في الإمكان تحديد المشاكل الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل؛ غير أن مبادرة ٢٠/٢٠ للبلدان النامية وشركائها لم تكتسب حتى الآن الزخم اللازم للقضاء الحقيقي على الفقر. وذكر أن حكومته، التي سعت إلى تخصيص ما يقرب من ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية لقطاعات الصحة، والتعليم، ومياه الشرب، وغير ذلك من الخدمات الإجتماعية الأساسية، ترى أن على البلدان النامية أن تضطلع بالمسؤولية الأولى عن توسيع تلك الخدمات داخل أراضيها ولكن البلدان المانحة لا يزال لديها دور هام تقوم به في هذا الخصوص، ولا سيما عن طريق الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٣ - **السيد العياري** (تونس): ضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إننا إذا وضعنا في الإعتبار ضخامة مشكلة الفقر ومدى تعقدها - من حيث أنها تمس نصف سكان العالم - لتبين لنا أن الفقر آفة تهدد السلم والأمن والإستقرار على الصعيد الدولي؛ وعلى المجتمع الدولي بكليته أن يتخذ التدابير الرامية إلى محاربته.

٤٤ - ومضى قائلا إن الإلتزامات التي تم الإضطلاع بها في المؤتمرات الدولية تزود منظومة الأمم المتحدة بأساس متين لمضاعفة ما يبذله من جهود للقضاء على الفقر. ورحب، في هذا الخصوص، بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ ستستعرض وتقيَّم على نحو إجمالي تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية، الأمر الذي سيتيح فرصة للنظر في التقدم المحرز في القضاء على الفقر من وجهة نظر التعاون الدولي.

٤٥ - وأضاف أن من المعروف أن حل مشكلة الفقر يتطلب استئصال أسبابه الأساسية عن طريق برامج ترمي إلى تعزيز النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة. ومن الضروري إيجاد بيئة اقتصادية دولية تيسر إدماج بلدان الجنوب في الإقتصاد العالمي. وقد سعت حكومته إلى التكيف مع ما تقتضيه العولمة من متطلبات جديدة عن

طريق تخفيف القيود الإقتصادية والإندماج في البيئة الدولية، كما أنها أولت الإهتمام اللازم للتنمية الاجتماعية بغية ضمان التقدم في جميع القطاعات، وحفظ تماسك المجتمع، ومنع التفتت والتهميش الإجتماعيين. وقد تجلى عزمها في هذا المجال بقيامها بتخصيص موارد ملحوظة في الميزانية، وتعزيز التنمية الإقليمية، وزيادة القوة الشرائية للأجور، وتوجيه المزيد من الإهتمام للفئات المنخفضة الدخل والفئات الضعيفة. ومن المهم التشديد على الأهمية التي تعلقها حكومته على التنمية الإجتماعية بأوسع معاني هذه العبارة، التي تدل على ترابط العوامل الإجتماعية والإقتصادية والتركيز على الفئات الضعيفة بغية تيسير اندماجها الاقتصادي والإجتماعي.

٤٦ - وأشار إلى أن الجهود المبذولة في ذلك المجال قد أدت إلى خفض معدل الفقر من ٢٥ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٩٨، وزيادة العمر المتوقع إلى ٧٢ سنة، وإحداث تحسين ملحوظ في الدخل الفردي، وجعل معدل النمو الديمغرافي شبيها بمعدله في أكثر البلدان تقدما، وتعزيز التركيز على زيادة عدد فرص العمل. وكان مما يسر القيام بتلك المهام إنشاء "صندوق التضامن الوطني" في عام ١٩٩٣، وهو يمول بتبرعات من المواطنين والمشاريع الخاصة بهدف تقوية البنى الأساسية وإيجاد مصادر جديدة للدخل في المناطق الريفية المنعزلة. كما أن إنشاء "بنك التضامن الوطني"، وهو آلية تتيح الفرص للإندماج الإقتصادي عن طريق تشجيع منح الإئتمانات الصغيرة، يشكل دلالة على تأكيد حكومته على تعزيز التضامن الوطني، والمشاريع الخاصة، وتبادل المساعدة فيما بين الفئات الإجتماعية.

٤٧ - ومضى قائلا إن وفده يكرر نداء رئيس الدولة التونسي الداعي إنشاء صندوق تضامن عالمي يمول بالهبات والتبرعات كوسيلة لمحاربة الفقر وتعزيز التنمية في أفقر مناطق العالم. واختتم كلامه بقوله إن القضاء على الفقر لا يمثل أولوية سياسية فحسب، بل هو يمثل أيضا واجبا مقدسا يجب أن تقوم به جميع البلدان من أجل كرامة جميع الأمم سواء كانت غنية أم فقيرة.

٤٨ - **السيد مارورياما** (اليابان): قال إن تلك المشكلة القديمة، مشكلة القضاء على الفقر، لا تزال تشغل مكان الصدارة في قائمة أولويات المجتمع الدولي والحكومة اليابانية. وبمزيد من التحديد، فإن الهدف الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، أي خفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، هو أيضا هدف برنامج المساعدة الإنمائية الذي تضطلع به اليابان. ومن الضروري اعتماد نهج موجه نحو الناتج مصحوب بأهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس، كما ينبغي وجود تغذية عكسية مستمرة للتكفل بأن تؤثر النتيجة في صوغ سياسات وأنشطة إنمائية جديدة. ويتعين اعتماد نهج تعاوني يستغل إلى أقصى حد المزايا المقارنة لكل منظمة من المنظمات. ومزية منظومة الأمم المتحدة هي حيادتها وعدم تحيزها وعالميتها وكون أنها تعمل في مجموعة واسعة من المجالات. ولهذا كان على وكالات الأمم المتحدة أن تتعاون الواحدة منها مع الأخرى ومع الشركاء الآخرين في التنمية وأن تواصل توعية المجتمع الدولي بأهمية القضاء على الفقر. ويتعين إشراك جميع القائمين بأدوار في مجال التنمية، ومن بينهم مؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة، ثم القطاع الخاص بصفة خاصة، في القضاء على الفقر بغية الإنتفاع إلى أقصى حد من الموارد المتوفرة المحدودة. وينبغي للبلدان النامية بدورها أن تدمج تدابير للقضاء على الفقر في جميع سياساتها الإنمائية وأن تضع استراتيجات ذات أهداف واضحة محددة بزمن؛ ومن واجب المجتمع الدولي دعم تلك الجهود.

٤٩ - ومضى قائلا إن من الجلي أن أفريقيا لا تزال تحتاج إلى اهتمام خاص. وإذا أريد لأفريقيا أن تحقق هدف خفض الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإن الناتج المحلي الإجمالي السنوي فيها يجب أن يزداد بما لا يقل عن ٧ في المائة، أي بنسبة تزيد كثيرا عن معدلات النمو التي حققتها الكثير من البلدان الأفريقية. وأضاف أن برنامج عمل طوكيو، الذي اعتمد في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، يشجع البلدان الأفريقية على اتخاذ المبادرات الرامية إلى تنميتها هي ويدعو إلى تعزيز التعاون بين أفريقيا، والبلدان المتقدمة النمو، والمنظمات الدولية. وبيَّن أن حكومته عمدت، على سبيل متابعة ذلك المؤتمر، إلى القيام، بالتعاون مع حكومة كينيا، بعقد حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن إدارة الديون في نيروبي، كما أن المقرر أن تقوم، بالتعاون مع حكومة ماليزيا، بعقد منتدى أفريقي - آسيوي للأعمال في كوالالمبور بغية تشجيع التجارة والاستثمار فيما بين القارتين المذكورتين.

٥٠ - وواصل كلامه قائلا إن الفقر ظاهرة معقدة ترتبط بتدهور البيئة، والنزاع، والإفتقار إلى التعليم الأساسي والمياه المأمونة، والكوارث الطبيعية، هذا إلى أن مما يزيد في تعقيدها عولمة الاقتصاد. وحكومته تأمل في أن تواصل منظومة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في العالم كله وأن تبدأ أنشطة جديدة لتحقيق هذا الغرض.

٥١ - **السيد الأوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن القضاء على الفقر يتطلب قاعدة اقتصادية متينة، وأن الحالة الإقتصادية غير المؤاتية تعرقل التقدم في البلدان النامية. وذكر أن المشكلة خطيرة، ولا يمكن أن تحل دون تضافر الجهود. وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا أن الفقر المدقع والاستبعاد الإجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان، ودعا إلى اتخاذ تدابير لإنهائه. وعلينا أن نتذكر أن الإنسان له الأولوية الأولى وأنه ينبغي إشراك أشد فئات الناس فقرا وضعفا في عملية اتخاذ القرارات. وانما التنمية مجموعة من العوامل الإجتماعية والبشرية المؤاتية.

٥٢ - وواصل كلامه قائلا إن البلدان النامية سعت إلى محاكاة نوع التقدم الذي حققته مجتمعات الشمال فتبين لها أنها لاتستطيع أن تفعل ذلك دون أن تأخذ أولا بنهج شامل تجاه التنمية البشرية. وإيجاد درجة مرضية من التكامل السياسي والإجتماعي والثقافي يتطلب تلبية حاجات الفئات الضعيفة التي تعيش ظروفا صعبة مثل النساء، والأطفال، والفقراء، والنازحين، واللاجئين. وما لم تتم تلبية حاجات تلك الفئات فإنها قد تنفصم عن المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى العنف الإجتماعي. وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته، ولا سيما تجاه أقل البلدان نموا، إذا أريد ضمان التنمية البشرية، وذلك يشمل توفير الرعاية الصحية والتعليم دون مقابل، وإتاحة التدريب المهني، وخلق فرص العمل وتوليد الدخل. وأشار إلى أن الفقر يزيد من تفاقم معاناة المهمشين، وإلى أن الشباب المحرومين من إمكانية الحصول على عمل، والنساء اللواتي يعانين شتى أنواع التمييز والتهميش، والأطفال، والمرضى، والمسنين لديهم إمكانيات بشرية هائلة يجب إخراجها إلى حيز الوجود.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.